

Distr.: General
10 May 2004
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة والبيانات التي أدى بها رئيسه بشأن ليبيريا، بما فيها قراره ١٤٩٧ (٢٠٠٣) المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣، والبيان الذي أدى به رئيسه في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/14)، وسائر القرارات والبيانات المتعلقة بالمسألة،

وإذ يعرب عن أقصى قلقه إزاء النتائج الرهيبة التي تلحق بالسكان المدنيين في كافة أنحاء ليبيريا نتيجة للصراع المتد، ولا سيما الزيادة في أعداد اللاجئين والمشددين داخلياً،

وإذ يؤكّد على الحاجة الماسة لتوفير مساعدات إنسانية كبيرة للسكان الليبيريين،

وإذ يشجب كل انتهاكات حقوق الإنسان، وبخاصة الفظائع المرتكبة ضد السكان المدنيين، بما فيها أعمال العنف الجنسي الواسعة النطاق ضد النساء والأطفال،

وإذ يعرب أيضاً عن بالغ قلقه إزاء محدودية فرص وصول عمال المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين، من فيهم اللاجئون والمشددون داخلياً، وإذ يؤكّد على ضرورة استمرار عمليات الإغاثة التي تضطلع بها الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات، فضلاً عن تعزيز حقوق الإنسان ورصدها،

وإذ يشدد على ضرورة أن تكفل جميع الأطراف سلامة وآمن عمال المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة وفقاً لقواعد ومبادئ القانون الدولي السارية، وإذ يشير في هذا الصدد إلى قراره ١٥٠٢ (٢٠٠٣)،

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

وإذ يضع في اعتباره ضرورة المساءلة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي، ويحث الحكومة الانتقالية على أن تضمن إدراج المسائل التالية على رأس أولوياتها: حماية حقوق الإنسان، وإقامة دولة على أساس سيادة القانون، وإنشاء سلطة قضائية مستقلة،

وإذ يكرد تأكيد دعمه للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعلى رأسها الرئيس الغاني جون كوفور، وأمينها التنفيذي محمد بن شامباس، وال وسيط الجنرال عبد السلام أبو بكر، وكذلك الجهود التي يضطلع بها الرئيس النيجيري أولوسوغون أو باسانجو، لإحلال السلام في ليبيريا، وإذ يسلم بالدور البالغ الأهمية الذي يواصلون القيام به في عملية السلام في ليبيريا،

وإذ يرجح باستمرار دعم الاتحاد الأفريقي للدور القيادي الذي تنهض به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عملية السلام في ليبيريا، ولا سيما تعين الاتحاد الأفريقي مبعوثاً خاصاً له في ليبيريا، وإذ يشجع كذلك الاتحاد الأفريقي على مواصلة دعمه لعملية السلام من خلال التعاون والتنسيق الوثيقين مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومع الأمم المتحدة،

وإذ يشيد بالسرعة والكفاءة المهنية اللتين تم بهما نشر قوات بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا، عملاً بقراره ١٤٩٧ (٢٠٠٣)، وكذلك بالدول الأعضاء التي ساعدت الجماعة الاقتصادية في جهودها، وإذ يؤكد على مسؤوليات جميع الأطراف في التعاون مع قوات بعثة الجماعة الاقتصادية في ليبيريا،

وإذ يلاحظ أن الاستقرار الدائم في ليبيريا سيتوقف على إقرار السلام في المنطقة دون الإقليمية، وإذ يشدد على أهمية التعاون فيما بين بلدان المنطقة دون الإقليمية وصولاً إلى هذه الغاية، وكذلك على ضرورة تنسيق الجهود التي يضطلع بها الأمم المتحدة للمساهمة في توطيد السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية،

وإذ يساوره شديد القلق إزاء استخدام الجنود الأطفال من قبل ميليشيات المتمردين المسلحة، والقوات الحكومية وغيرها من الميليشيات،

وإذ يعيد تأكيد دعمه لاتفاق السلام الشامل الذي توصلت له حكومة ليبيريا، وجماعات المتمردين، والأحزاب السياسية، وقادة المجتمع المدني في أكرا، غانا، في ١٨ آب / أغسطس ٢٠٠٣، وباتفاق وقف إطلاق النار في ليبيريا، الموقع في ١٧ حزيران / يونيو ٢٠٠٣، وذلك على النحو الذي ورد في بيان رئيسه في ٢٧ آب / أغسطس ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/14)،

وإذ يعيد تأكيد أن المسئولية الأولية عن تنفيذ اتفاق السلام الشامل واتفاق وقف إطلاق النار تقع على عاتق الأطراف، وإذ يحث الأطراف على المضي قدما في تنفيذ هذين الاتفاقيين على الفور من أجل ضمان تشكيل الحكومة الانتقالية سلماً بحلول ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣،

وإذ يعرب باستقالة الرئيس الليبري السابق تشارلز تايلور ومغادرته ليبيريا في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٣، وبانتقال السلطة سلماً من السيد تايلور،

وإذ يؤكّد أهمية دور لجنة الرصد المشتركة، على النحو المنصوص عليه في اتفاق ١٧ حزيران/يونيه لوقف إطلاق النار، في كفالة إقرار السلام في ليبيريا، وإذ يحث جميع الأطراف على إنشاء هذه اللجنة في أقرب وقت ممكن،

وإذ يذكّر بالإطار المعنـي بإنشـاء قـوة تـحقيق اـستـقرـار تـابـعة لـلـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ تـعـمـلـ عـلـىـ أـجـلـ أـطـولـ وـتـحـلـ مـحـلـ قـوـاتـ بـعـثـةـ الـجـمـاعـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ لـدـوـلـ غـرـبـ أـفـرـيـقـيـاـ،

وإذ يعرب بـتـقـرـيرـ الـأـمـيـنـ الـعـامـ الـمـؤـرـخـ ١١ـ أـيـلـولـ /ـ سـبـتمـبرـ ٢٠٠٣ـ (ـ S/2003/875ـ)، وـبـتـوـصـيـاتـهـ،

وإذ يحيط علماً أيضاً باعتزام الأمين العام إثناء ولاية مكتب الأمم المتحدة في ليبيريا، على النحو المبين في رسالته المؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2003/899)،

وإذ يحيط علماً أيضاً باعتزام الأمين العام نقل المهام الرئيسية التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة في ليبيريا إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، فضلاً عن نقل موظفي المكتب إلى البعثة، حسب الاقتضاء،

وإذ يقر أن الحالة في ليبيريا تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين وللاستقرار في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، ولعملية السلام في ليبيريا،

وإذ يتصرف وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقرد إنشاء بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وهي قوة تحقيق الاستقرار التي دعا إليها القرار ١٤٩٧ (٢٠٠٣)، لمدة ١٢ شهراً، ويطلب إلى الأمين العام نقل السلطة من قوات بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ويقرر كذلك أن تتألف بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا من ٢٥٠ عسكريين تابعين للأمم المتحدة لا يتجاوز عددهم ١٥ ٠٠٠ فرد، من بينهم ما لا يزيد عن ١١٥ مراقباً عسكرياً و ١٦٠ من ضباط الأركان، وما لا يزيد عن ١١٥ من أفراد

الشرطة المدنية، بما في ذلك وحدات نظامية للمساعدة في حفظ القانون والنظام في مختلف أنحاء Liberia، بالإضافة إلى عنصر مدن مناسب؛

٢ - يرحب بتعيين الأمين العام ممثله الخاص لليبيا لتوجيه عمليات بعثة الأمم المتحدة في Liberia وتنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة في Liberia؛

٣ - يقر أن تضطلع بعثة الأمم المتحدة في Liberia بالولاية التالية:

دعم تنفيذ وقف إطلاق النار

(أ) مراقبة ورصد تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار والتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار؛

(ب) إقامة ومواصلة الاتصال المستمر مع المقار الميدانية للقوات العسكرية التابعة لجميع الأطراف؛

(ج) المساعدة في إقامة موقع تجميع الجنود وتوفير الأمان لهذه المواقع؛

(د) مراقبة ورصد عملية فض الاشتباك وتجميع القوات العسكرية التابعة لجميع الأطراف؛

(هـ) دعم عمل لجنة الرصد المشتركة؛

(و) القيام في أقرب وقت ممكن، ويفضل في غضون ٣٠ يوماً من اتخاذ هذا القرار، بالتعاون مع لجنة الرصد المشتركة، والمؤسسات المالية الدولية المعنية، والمنظمات الإنمائية الدولية، والبلدان المانحة، بوضع خطة عمل للتنفيذ الشامل لبرنامج نزع السلاح والتسرير وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن بالنسبة لجميع الأطراف المسلحة؛ مع الاهتمام بصفة خاصة بالاحتياجات الخاصة للمقاتلين الأطفال والنساء؛ والتصدي لمسألة إدراج المقاتلين من غير الليبيين؛

(ز) القيام بأعمال نزع السلاح الطوعية، وجمع وتدمير الأسلحة والذخائر، ضمن برنامج منظم لزرع السلاح والتسرير وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن؛

(ح) الاتصال بلجنة الرصد المشتركة، وإسداء المشورة إليها في اضطلاعها بمهامها بموجب اتفاق السلام الشامل واتفاق وقف إطلاق النار؛

(ط) توفير الأمن للمنشآت الحكومية الرئيسية، وبخاصة الموانئ، والمطارات، والمرافق الحيوية الأخرى للبنية الأساسية؛

حماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها والمدنيين التابعين لها

(ي) توفير الحماية لأفراد الأمم المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتها، وكفالة أمن وحرية تحرك موظفيها، وحماية المدنيين المعرضين لتهديد وشيك بالعنف البدني، في حدود قدراتها، وذلك دون المساس بالجهود التي تبذلها الحكومة؛

دعم المساعدة الإنسانية والمساعدة المتعلقة بحقوق الإنسان

(ك) تيسير توفير المساعدة الإنسانية، بما في ذلك المساعدة في إقرار الأوضاع الأمنية الالزامية؛

(ل) المساهمة في الجهود الدولية المبذولة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في ليبيريا، مع الاهتمام بصفة خاصة بالفئات الضعيفة، بما في ذلك اللاجئون، واللاجئون العائدون، والشرونون داخلياً، والنساء، والأطفال، والجنود الأطفال المسرحون، في حدود قدرات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وفي ظل أوضاع أمنية مقبولة، بالتعاون الوثيق مع سائر وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات ذات الصلة، والمنظمات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية؛

(م) كفالة أن تضم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا عنصراً وقدرة وخبرة فنية وافية في مجال حقوق الإنسان للاضطلاع بأنشطة تعزيز وحماية ورصد حقوق الإنسان؛

دعم إصلاح الأمن

(ن) مساعدة الحكومة الانتقالية في ليبيريا على رصد وإعادة تشكيل قوة الشرطة الليبرية، وفقاً للمبادئ الديمقراطية لعمل الشرطة، ووضع برنامج لتدريب الشرطة المدنية، والمساعدة بطرق أخرى في تدريب الشرطة المدنية، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمنظمات الدولية، والدول المهتمة؛

(س) مساعدة الحكومة الانتقالية على تشكيل قوات عسكرية ليبيرية جديدة ومعادة التشكيل، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمنظمات الدولية، والدول المهتمة؛

دعم تنفيذ عملية السلام

(ع) مساعدة الحكومة الانتقالية، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الشركاء الدوليين، في إعادة بسط السلطة الوطنية في كافة أنحاء البلد، بما في ذلك إنشاء هيكل إداري فعال على الصعيدين الوطني والمحلي؛

(ف) مساعدة الحكومة الانتقالية، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الشركاء الدوليين، في وضع استراتيجية لتوطيد أركان المؤسسات الحكومية، بما في ذلك وضع إطار قانوني وظيفي وإنشاء مؤسسات قضائية وإصلاحية؟

(ص) مساعدة الحكومة الانتقالية على إعادة الإدارة السليمة للموارد الطبيعية؟

(ق) مساعدة الحكومة الانتقالية، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الشركاء الدوليين في التحضير لإجراء الانتخابات الوطنية المقرر عقدها في موعد لا يتجاوز نهاية عام ٢٠٠٥؛

٤ - **يطلب الأطراف الليبريين** بوقف الأعمال الحربية في جميع أنحاء ليبيريا، والوفاء بالتزاماتهم. موجب اتفاق السلام الشامل واتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك التعاون في تشكيل لجنة الرصد المشتركة على النحو المحدد في اتفاق وقف إطلاق النار؛

٥ - **يطلب** من جميع الأطراف التعاون بصورة كاملة في نشر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وفي عملياتها، بما في ذلك عن طريق ضمان سلامة الأفراد التابعين للأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وأمن هؤلاء الأفراد وحربيتهم في الحركة في جميع أنحاء ليبيريا؛

٦ - **يشجع** بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على أن تدعم، في حدود قدراتها وضمن المناطق التي تنتشر فيها، العودة الطوعية للاجئين والمشددين داخليا؛

٧ - **يطلب** إلى الحكومة الليبرية أن تعقد مع الأمين العام، اتفاقا بشأن حالة القوة في غضون ٣٠ يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار، ويلاحظ أنه، ريثما يتم عقد هذا الاتفاق، فإن الاتفاق النموذجي الخاص بحالة القوة المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ (A/45/594) ينطبق بصورة مؤقتة؛

٨ - **يطلب** من جميع الأطراف، وفقا للأحكام ذات الصلة في القانون الدولي، كفالة وصول موظفي الإغاثة إلى جميع الذين هم في حاجة إليها، وذلك بشكل كامل وآمن ودون عراقيل، وكفالة تقديم المساعدة الإنسانية، وبخاصة إلى المشددين داخليا واللاجئين؛

٩ - **يسلم** بأهمية حماية الأطفال في الصراع المسلح، وفقا لقراره ١٣٧٩ (٢٠٠١) والقرارات ذات الصلة؛

١٠ - **يطلب** جميع الأطراف بالكف عن استخدام الجنود الأطفال، وبالكف كذلك عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان وارتكاب الفظائع ضد سكان ليبيريا، ويعتبر ضرورة تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة؛

- ١١ - **يؤكّد من جديد أهمية المنظور الجنسي في عمليات حفظ السلام وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع، وفقاً للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ويذكّر بضرورة التصدي لأعمال العنف ضد النساء والفتيات بوصفها أداة للحرب، ويشجع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا فضلاً عن الأطراف الليبيريين، على معالجة هذه المسائل بشكل نشط؛**
- ١٢ - **يقرّر ألاًّ تطبق التدابير المفروضة بموجب الفقرتين ٥ (أ) و ٥ (ب) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) على إمدادات الأسلحة وما يتصل بها من العتاد والتدريب التقني والمساعدة التي لا يُراد بها سوى دعم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أو استخدامها من قبلها؛**
- ١٣ - **يذكر من جديد مطالبه بأن تكف جميع الدول في المنطقة عن تقديم الدعم العسكري للمجموعات المسلحة في البلدان المجاورة، وأن تتخذ الإجراءات الالزمة لمنع الأفراد والمجموعات المسلحة من استخدام أراضيها للإعداد أو للقيام بجمادات ضد البلدان المجاورة، وأن تمنع عن أي أعمال قد تسهم في زيادة تقويض استقرار الأوضاع في المنطقة، ويعلن استعداده للنظر، عند الاقتضاء، في الطرق الكفيلة بالعمل على الامتثال لهذا المطلب؛**
- ١٤ - **يطلب إلى الحكومة الانتقالية أن تعيد بشكل كامل علاقات ليبيريا مع جيرانها وأن تطبع علاقات ليبيريا مع المجتمع الدولي؛**
- ١٥ - **يطلب إلى المجتمع الدولي النظر في الكيفية التي يمكن أن يساعد بها في التنمية الاقتصادية لليبيريا في المستقبل والتي ترمي إلى تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في ليبيريا وتحسين رفاه شعبها؛**
- ١٦ - **يشدد على الحاجة إلى إنشاء قدرة إعلامية فعالة، بما في ذلك القيام، حسب الاقتضاء، بإنشاء محطات إذاعية للأمم المتحدة، لتعزيز تفهم عملية السلام ودور بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في المجتمعات المحلية والأطراف؛**
- ١٧ - **يطلب من الأطراف الليبيريين العمل معاً بغرض معالجة مسألة نزع السلاح والتسرّع وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن على وجه السرعة، ويحث الأطراف، وبخاصة الحكومة الانتقالية في ليبيريا، وجموعتي المتمردين، جبهة الليبيريين المتحدة للمصالحة والديمقراطية، وحركة إحياء الديمقراطية في ليبيريا، على أن تتعاون بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ولجنة الرصد المشتركة والمنظمات المعنية بتقديم المساعدة، والدول المانحة، في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسرّع وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن؛**

- ١٨ - يطلب من أوساط المانحين الدوليين تقديم المساعدة من أجل تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسيريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، وتقديم المساعدة الدولية المستمرة في عملية السلام، والإسهام في النداءات الإنسانية الموحدة؛
- ١٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم للمجلس بشكل منتظم تقارير مستكملة، بما في ذلك تقرير رسمي كل ٩٠ يوما، عن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل وفي تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا؛
- ٢٠ - يقدر أن يُبقي هذه المسألة قيد النظر بشكل نشط.